

ملخص البحث والصراع وضغوط خارجية مثل الشروط الحياتية الصعبة في المجتمع مثل الفقر والحرمان والبطالة والفرص المحدودة، وبالتالي فإن مصر كغيرها من باقي المجتمعات فقد شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مما أدى إلى أحداث تنغى ارت كبيرة في البنية التحتية والخدماتية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومنها العامل الاقتصادي، بالإضافة إلى المتغير ارت الاقتصادية الخاصة بالفقر والبطالة في المجتمع المصري وما لها من آثار واضحة على المستوى المعيشي وبالتالي قد تكون دافعاً لأرتكاب السلوك الأج ارمي وتعد أنماط تلك الج ارمي من سرقة ورشوه وقتل وج ارمي أخلاقية، أدت إلى تأثر الش ارمي الفقيرة في المجتمع بشكل حاد، 2- مشكلة الدراسة : إلا أنه من الواضح أن الممارسات ذات الصلة بت ارمي مد معدلات الجريمة تكتسب في الوقت الحاضر أهمية خاصة في المجتمع لما لها من رثار وانعكاسات سلبية خطيرة على المجتمع وأمنه وسلامة أف ارمي ، وتدني مستوى الدخل، 3- فيوض الدراسة: تسعى الدراسة بشكل عام إلى التعرف على اثر المتغير ارت الاقتصادية والاجتماعية على ج ارمي الأحداث في المجتمع المصري وتتمثل الأهداف في الآتي: البطالة، 2- تكوين إطار نظري للتعرف على مفاهيم المتغير ارت الاقتصادية (كالدخل ، 2- قد تخدم هذه الدراسة القائمين على صنع القرار بما يمكن أن تقدمه من معلومات عن ت ارمي معدلات الجريمة، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في بلورة أسس علمية للوقوف على الجهود المحلية والدولية لمكافحة ج ارمي الأحداث في مصر. 6- منهج البحث: 8- مصطلحات الدراسة العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي عنصراً أساسياً له آثاره في النظم الاجتماعية حيث اختلف النتائج بين مؤيدة لتأثير العامل الاقتصادي على جنح الأحداث وبين عدم تأثير، وبالتالي فإن أهم الظواهر التي لها الأثر الأكبر في جنح الأحداث هو العامل الاقتصادي والذي يترتب عليه انتشار البطالة وبالتالي انتشار الفقر، فإذا لم يكن هناك طريق سليم يستطيع الفرد عن طريقه اكتساب رزقه، وقد نص القاعدة الثانية من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الخاصة بشؤون الأحداث على أن الحدث " هو شخص لم يتجاوز الثامنة عشر أو قبل ذلك بموجب النظم القانونية ذات العلاقة ، ج ارمي الأحداث: يطلق هذا المصطلح القانوني على الأخطاء التي يرتكبها صغار السن ضد القانون ولذلك يتم محاكمتهم في محاكم خاصة ويكون الهدف من محاكمتهم هو اصلاح السلوك الأنح ارمي الذي تعرض له الطفل وإعادة تأهيله وتدريبه. القسم الثالث: - العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإجتماعية وظاهرة الجاني م: وانقسموا إلى ثلاث اتجاهات: حيث أن هذا الاتجاه لم يسلم من النقد الشديد الذي وجه له، فهو يرد الجريمة أو سببها الرئيسي هو العوامل الاقتصادية كلية، يرى أنصار هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية ذات دور محدود في تفسير الظاهرة الإج ارمية، وما هذه العوامل إلا مساعدة أو مهينة للإج ارم متى صادف استعداداً إج ارمياً كافياً لدى الأف ارمي، ولا تؤدي دوراً أساسياً في نشأتها، ومع ذلك لا يسلكون سبيل الجريمة، ثالثاً: الاتجاه المعادل أو المتوسط فل تقدي أهمية دور العوامل الاقتصادية في تفسير هذه الاتجاه بين الاتجاهين السابقين فمن شأن العامل الاقتصادي حيث يحجبون أنفسهم عن رؤية عوامل أخرى لها دور هام في مجال الإج ارمي، ويرو أن العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، إلا أنه ليس العامل الوحيد الذي ينفرد في تفسير السلوك الإج ارمي، وبالتالي فإن نطاق الدور الإج ارمي للعوامل الاقتصادية لا ينحصر في إطار ج ارمي الأموال فقه كما يتبادر إلى الأذهان لأول مرة، والتي يكون الدافع إليها فقر المجرم وحاجته وتدني دخله، كأن يعتدي العامل على رب العمل أو على زملائه في مجال عمله لإحساسه بالاستغلال دون تعويضه تعويضاً عادلاً أو لرفض زميله إق ارضه مبلغ من المال ليشتري لأسرته ما يلزمهم من الحاجات الأساسية، وقد يصل الأمر إلى أبعد من ذلك كأن يقدم بعض الأف ارمي على الانتحار تخلصاً من حياة بائسة . تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في ارتكاب ج ارمي العرض، وبذلك تتاح الفرصة للاختلاط بين أف ارمي المسكن مما يسهل في هذه الحالة ارتكاب بعض ج ارمي العرض، 1- الاحوال الاقتصادية: والتحول من النظام الزراعي إلى النظام الصناعي بفضل الثورة الصناعية التي اجتاحت أرجاء أوروبا في ذلك الوقت ، وتتميز هذه التغير ارت بأنها تكون في فترة معينة، وإنما تحدث في فترة ارت محددة بحيث يعود النظام الاقتصادي إلى ما كان عليه بانتهاء تلك الفترة، وقد يتكرر حدوثها في ظل ظروف معينة، ومن ثم تنتهي بزوال تلك الظروف، وهذا التغير له تأثير على الجريمة في الحالتين ارتفاعاً وانخفاضاً . وتشكل ظاهرة يترتب عليها رثار اجتماعية ضارة، ثالثاً : العوامل الاقتصادية الخاصة بجنح الأحداث: وهذه الظاهرة لها طبيعة اقتصادية واجتماعية تنتج عنها رثار نفسية قد تدفع الفقير في معظم الأحوال وللتغلب على عجز موارده المتاحة إلى الانح ارف بسلوكه نحو ارتكاب الج ارمي المالية والاقتصادية بغية إشباع حاجاته، 1 - العوامل الاقتصادية وتشمل: ب - الاضخم: يؤدي إلى انخفاض القوة الش ارمية للفرد وإنخفاض دخله الحقيقي ومستوى معيشته . ج - عدم المساواة في توزيع الدخل: - حيث يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى 2- عوامل سلوكية وثقافية وتشمل: - كما أن معدل الفقر في مصر يت ارجع للمرة الأولى منذ

نحو 20 عاما ليسجل 29. مقارنة بـ 736 جنيها شهريا في 2018/2017، الصورة الثانية: البطالة: - حيث يصنف الاقتصاد المصري على أنه اقتصاد نامٍ فقير يعاني من اضطرابات واختلالات توازنية في هيكليته الداخلية وكذلك الخارجية، مما يؤثر بصورة تلقائية على كل من عمليات الإنتاج والاستهلاك . ترجع أسباب مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية إلى جملة من العوامل على أرسها الأكبر أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة التعامل مع التنمية والنمو والاستغلال الصحيح للموارد المتاحة سواء الطبيعية أو البشرية ويتمثل ذلك في الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني مع بقاء معدلات الاستثمار منخفضة، إضافة إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي استبدل الأيدي العاملة بالآلات والمعدات، ويمكن إحصاء هذه الأسباب فل: والانخفاض الكبير والمتواصل في الطلب على الأيدي العاملة، أن عدد الشباب في الفئة العمرية (18 - 29 عاماً) بلغ 20.2% ذكور، 19.3% إناث، - وطبقاً لبيانات مسح القوى العاملة عام 2019: بلغ نسبة مساهمة الشباب (1829 عاماً) في قوة العمل 46